مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: سوريا في مواجهة الاصلاح السياسي
اسم الكاتب: أ.م.د. عامر كامل احمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6892
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 01:02 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

سوريا في مواجهة الاصلاح السياسي

الاستاذ المساعد الدكتور
عامر كامل احمد(*)

مقدمة

من الممكن القول ان النظام في سوريا رفض دعوات المعارضة للأصلاح في الداخل والخارج طيلة العقود الاربعة الاخيرة عاداً هذه الدعوات مساساً بشرعيته وهيبته، في الوقت الذي اصبحت قضية الاصلاح للنظم في الوطن العربي مطلباً وطنياً ملحاً عززته الدعوات الخارجية المتمثلة بالدعوات الامريكية والاوربية لأصلاح نظم الشرق الاوسط على وفق اجندتها ومشاريعها.

والنظام في سوريا شأنه شأن العديد من النظم العربية تعرض الى الضغوط الداخلية والخارجية التي استهدفت احداث نقلة نوعية حقيقية في مساراته وواجه خلال الاعوام الثلاثة الاخيرة لاسيما بعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية مجموعة متشابكة من الاحداث والتطورات المحلية والاقليمية والدولية. فعلى المستوى المحلي، اصبحت الحاجة الى الاصلاح وطنية وموضوعه لاسيما بعد استخدام وانتشار هذا المصطلح بكثرة في الخطاب السياسي والاعلامي فضلاً عن دعوة المعارضة الداخلية بضرورة صياغة معادلة جديدة في الحياة السياسية تأخذ بنظر الاعتبار تعاظم التحديات وتعقدها لأن التراجع بمشروع الاصلاح الشامل (السياسي والاداري والاقتصادي) يشكل خطورة على مستقبل سوريا لاسيما ان المنطقة بدأت بالأصلاحات السياسية التدريجية كالمملكة العربية السعودية ومصر ولبنان والاردن فضلاً عن دول الخليج العربي الاخرى.

اما على المستوى الاقليمي فتعرضت سوريا لسلسلة من الاتهامات خاصة من الولايات المتحدة الامريكية واوربا حول زعزعتها للأستقرار الاقليمي، فأتهمت بسماحها بمرور المقاتلين العرب والاجانب عبر حدودها الى العراق لمقاومة القوات الامريكية وتعطيل العملية السياسية ودورها في التدخل في الشؤون الداخلية للبنان وتداعيات تنفيذها القرار ١٥٥٩ في ٢٠٠٤/٩/٣ فضلاً عن اتهامها بأغتيال الرموز السياسية البارزة وزعزعة الامن فيه واخيراً اتهامها بدعم المنظمات الفلسطينية

(*) باحث متخصص في الشؤون السياسية والعلاقات الدولية في جامعة دهوك. والموصوفة من قبل الولايات المتحدة الامريكية "بالمنظمات الارهابية".

ولم تكن سخونة الضغوط الدولية على سوريا اقل مما تم ذكره فقد انطلقت موجة الضغوط الامريكية الاولى على سوريا بعيد احتلال العراق مباشرة اذ اصدر الكونغرس الامريكي قانون محاسبة سوريا وتحرير لبنان في مايو ٢٠٠٤ وتم استصدار قرار من مجلس الامن المذكور اعلاه بالاتفاق مع فرنسا يقضي بانسحابها من لبنان وتصاعدت سقف الضغوط الامريكية والفرنسية بعد اغتيال رفيق الحريري رئيس الوزراء اللبناني السابق مطالبة سوريا بضرورة اصلاح نظامها السياسي وتقويم سلوكها الاقليمي مع التلويح بان هناك تهيأة عسكرية وسياسية بان تكون سوريا ثاني المحطات في المنطقة بعد احتلال العراق، وعلى الرغم من سلسلة الخطوات الاصلاحية التدريجية التي اتخذها النظام في سوريا على الصعد كافة وخاصة في مجال (الاقتصاد والادارة) لاسيما بعد وصول بشار الاسد الى رئاسة البلاد عبر دعوته الاصلاحية بدعمه للتعددية والحريات العامة واحترام الرأي الآخر واعترافه بحاجة سوريا الى اجراء تعديلات شاملة وجوهرية في مرافق الدولة كافة، الا ان هذه الدعوة قد تعثرت بسبب وجود تيار قوي داخل النظام او ما يسمى بالحرس القديم لم يستجب لها فضلاً عن حالة الاحتقان السياسي التي استمرت بسبب استمرار اعتقال الناشطين السياسيين وبقاء جميع الملفات الامنية واستمرار حالة الطوارئ التي فرضت على البلاد منذ عام ١٩٦٣كما استمرت حالة التوتر في العلاقات السورية مع كل من العراق ولبنان .

ان الظروف المحيطة بسوريا والمنطقة دفعتنا الى البحث في مسألة الاصلاح السياسي في سوريا في اطار الضغوط الداخلية والخارجية ومدى الاستجابة لها، لأنها لم تعد مسألة داخلية فحسب بل بدأت تخضع لضغوط الدول الكبرى لفرض اجندتها ومشاريعها على المنطقة بدعوى الاصلاح.

وقد جاء في البحث اربع نقاط رئيسة هي:

١- ماهية الاصلاح.

آ- الاصلاح كمفهوم.

ب- جدلية الاصلاح بين الداخل والخارج.

٢- اصلاح النظام في سوريا بين الاستمرارية والتغيير.

٣- الضغوط الامريكية والفرنسية في الاصلاح.

٤- مستقبل الاصلاح في سوريا.

خاتمة.

١- ماهية الاصلاح:

آ- الاصلاح كمفهوم:

من جملة المفاهيم الاكثر تداولاً اليوم في الخطاب السياسي التي تنتمي الى مجموعة

الصلاح، الصالح، الاصلاحية، والتي تعني من بين ما تعنيه بأنها فعل ارادي تتبناه السلطة او تضطلع به المعارضة، ويستخدم احياناً بمعنى الانقلاب على الماضي السياسي وله آليات محددة تحوي مجموعة من الاهداف السياسية والقوانين الاقتصادية والادارية، على عكس التغيير الذي يعد اعادة بناء النظام من خلال تغيير البنى السياسية والاقتصادية والادارية وقد لاتتولاه السلطة من الداخل بل قد تتعرض لضغوط خارجية في تغيير ممارسة واساليب النظام في الداخل والخارج[١].

يعد الاصلاح السياسي وجهاً من اوجه اعادة بناء وتشكيل النظام بازالة الممارسة اللاديمقراطية واستبدالها بما يتناسب وقواعد الشرعية السياسية للنظام من التداول السلمي للسلطة ودعم مؤسسات المجتمع المدني واطلاق الحريات العامة فضلاً عن ترسيخ مفاهيم جديدة في التعامل بين السلطة والمجتمع[٢].

ويستخدم هذا المفهوم بشكل مطلق من قبل المعارضة السياسية وفي الخطاب الرسمي ويمس برامجاً محددة واجراءات واضحة، وهو مفهوم شامل لاتتحدد فيه عناصر الزمن والموقع والكيفية ويختلف في نظرة المسؤول او الحاكم عما لدى المعارضة او عامة الشعب او لدى القوى الخارجية الداعية له.

لقد تم دُمج مفهوم الاصلاح السياسي بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ بالمنظومة العالمية واحتل الامن على رأس الاولويات في الاستراتيجية الامريكية وبالحرب الدولية على الارهاب من خلال نشر الديمقراطية والحريات العامة بتغيير او اصلاح النظم (الاستبدادية والشمولية)بوصفها توفر البيئة الحاضنة للأرهاب[٣] لذلك اكتسبت مسألة الاصلاح شرعية دولية واضحت خلفيتها تتجاوز الابعاد التقليدية لتصل الى استراتيجيات واهداف بعيدة المدى[٤].

وخلاصة القول فأن الاصلاح عملية متداخلة ومتكاملة ومستمرة لاتنفصل عن ابعادها الاقتصادية او السياسية او الاجتماعية وانما تقوم على الترابط الوثيق بين الاصلاح السياسي من جهة والاصلاح الاقتصادي والاجتماعي من جهة اخرى.

ب- جدلية الاصلاح بين الداخل والخارج:

---

[١] للمزيد من التفاصيل عن مفردة الاصلاح: ينظر صلاح علمداري، الاصلاح في سوريا، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن ٢٠٠٥/٦/٢.

[٢] يوسف كركوتي، الاصلاح في سوريا، العقبات والضرورات، دار الخليج ٢٠٠٤/٧/٩.www.mowaten.org ايضاً طارق البشري، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، المستقبل العربي، العدد ٣١٠ ك٢ ٢٠٠٤ ، ص ٣٦.

[٣] ريمون متة سيحة، رؤية الادارة الامريكية الجديدة للعالم العربي بين الواقع والمأمول شؤون خليجية، العدد ٤١ ربيع ٢٠٠٥ ، ص ١١٩ .

[٤] نزار جاف، النظام العربي الرسمي وسراب الاصلاح الذاتي، الحوار المتحدي العدد ١١٥٢ في٢٠٠٥/٣/٣٠ ، ٢٦٥ .

في الوقت الذي توافرت فرص الاصلاح السياسي للنظم العربية بعد انتهاء الحرب الباردة ظلت هذه النظم ترفض دعوات الاصلاح التي كانت تنادي بها المعارضة في الداخل والخارج[*]، وحاولت ان تختفي وراء شعارات مثل التعددية السياسية وحقوق الانسان والسماح بانشاء المنتديات الفكرية والمنظمات السياسية المهنية وكل ذلك كان موجهاً للخارج وبشكل مظهري دون قراءة دقيقة للواقع العربي، واتضح فيما بعد ان النظم العربية لم تجرِ اصلاحات حقيقة وانما اقتصرت على اصلاحات بسيطة في الجانبين الاقتصادي والاداري الا انها كانت في الحقيقة بحاجة الى اصلاحات شاملة وفي مقدمتها الاصلاح السياسي[٥].

واليوم لاتقتصر دعوات الاصلاح على المعارضة الداخلية بل فتحت الدعوة امام خطط واستراتيجيات الاصلاح من الخارج لأرتباط هذه المسألة بأمن ومشاريع الدول الكبرى (مشروع الشرق الاوسط الكبيرثم الموسع او المشروع الاوروميتوسطي)[٦] واحتلت مكاناً في العلاقات الدولية لاسيما بعد ظهور مفاهيم جديدة سادت الخطاب السياسي العالمي، كالعولمة، وصراع الحضارات، ومبدأ التدخل الانساني وهي مفاهيم اجمعت على ان الدول لايسمح لها بالتذرع بالسيادة في انتهاكها لحقوق الانسان والاضطهاد الطائفي والعرقي كحجة مقبولة للتحلل من الاصلاحات الداخلية والالتزامات الدولية[٧].

وجرياً مع ماتقدم فأن فكرة الاصلاح الشامل التي بدأت تحظى بأهتمام الدول ومفادها بأنه لايمكن وضع حواجز تحول دون انتقال عدوى التخلف السياسي والتطرف الديني والفساد الاقتصادي الى دول اخرى لذلك ينبغي على الدول التي تعاني من ذلك ان تقوم بإصلاح شامل على مرافقها كافة.

---

[*]ابرز احزاب المعارضة في الخارج: حزب الاصلاح السوري الذي تم تأسيسه من قبل الولايات المتحدة الامريكية في عام ٢٠٠١ برئاسة فريد الغادري ولايتمتع هذا الحزب باي دعم شعبي وليس لديه امتدادات داخل سوريا.
- جماعة الاخوان المسلمين: في مقدمة المعارضة في الخارج والمطالبة بالأصلاح ومؤثرة في الحياة السياسية .اما احزاب المعارضة في الداخل: التجمع الوطني الديمقراطي، ويضم خمسة احزاب الاتحاد الاشتراكي، الشيوعي، والعمال الثوري وحركة الاشتراكيين العرب وحزب البعث الاشتراكي الديمقراطي.
نقلاً عندار الثورة، ٧ حزيران ٢٠٠٥ sitemanger@tharwproject.com

[٥] مهيوب غالب احمد، الاصلاح الديمقراطي العربي بين برامج الداخل ومشاريع الخارج، مجله المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحده العربيه، بيروت العدد ٣١٤ نيسان ٢٠٠٥ ، ص ٧٥.

[٦] ينظر علي اومليل،العالم العربي وتحديات الاصلاح، شؤون الاوسط،السنة ١٥،العدد ١١٨ ربيع ٢٠٠٥، ص ٨٩ .

[٧] عبد الحسين شعبان، جامعة الدول العربية والمجتمع المدني العربي، ط ١، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة ٢٠٠٤ ص ٦٥.

غير ان الحاجة الماسة للأصلاح اثارت شكوكاً واسعة واسئلة كثيرة كانت بحاجة الى اجابات واضحة، هل ان الاصلاح يجب ان يكون من الخارج وبالقوة ويمكن ان يؤتي ثماره المرجوة؟ وهل في مصلحة الدول الضاغطة بالأصلاح ان تكون النظم العربية نظماً ديمقراطية؟

ان الاجابة تتطلب تحديداً واضحاً اين تلتقي واين تختلف مصالح الشعوب مع مصالح القوى الخارجية التي تقف وراء طرحها لهذا المفهوم او مفاهيم ذات صلة واحياناً فرضها على بعض الانظمة ومن هذا المنطلق يجب ان لايحدث الاصلاح من الخارج وبالقوة وانما يجب ان ينطلق من متطلبات الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي ومتناغماً معه، وربما قد تكون مساعدة الخارج على شكل اختيار نموذج معين في الاصلاح والاقتداء به بوصفها تجربة رائدة او الاستعانة عبر مؤسسات دولية لها خبرة في مجال التغيير، لأن الاصلاح من الخارج وبالقوة لايمكن ان ينصرف الى خدمة هذه القضية بقدر ما هو مدخل الى مزيد من التدخل السافر في الشؤون الداخلية ووسيلة فعالة لأرساء دعائم وكيانات يعاد تشكيلها وخاصة في منطقتنا العربية لمشاريع جديدة تلبي مصالح الدول الضاغطة بالأصلاح و تبرز الولايات المتحدة الامريكية ورقة الاصلاح للضغط على الانظمة العربية كلما تأزمت الاوضاع في المنطقة، فضلاً عن تكييف العقل العربي للقبول بالمصالح الامريكية.

لذلك يمكن القول بأن الولايات المتحدة الامريكية في ظل حملتها الاصلاحية للنظم العربية لاتفعل ذلك من منطلق اعترافها بالحاجة الى اصلاح الحياة السياسية بقدر ما هي رغبة في خلق قيادات جديدة اكثر انصياعاً للمطالب الامريكية واكثر استجابة للمتغيرات الجديدة على الساحة الاقليمية والدولية.

على صعيد آخر، فليس من مصلحة الدول الضاغطة بالإصلاح بان تكون النخب السياسية التي تمتلك رؤية وطنية في سدة الحكم لأنها (أي هذه الدول) تسوق مفهوم الاصلاح لأعتبارات تتعلق بامنها القومي.

لاشك ان هناك تقاطعاً بين برنامج الحركات الوطنية الداخلية المعارضة لنظمها السياسية والقوى الخارجية التي تسعى الى استثمار تحركات ومطالبات هذه الحركات لصالحها ومقايضة برنامجها ببرنامج ظاهرةُ الديمقراطية والحريات العامة الا انه مفهوم جديد قائم على اساس اثارة النعرات الطائفية والامنية.

٢ . التحديات الداخلية والخارجية للنظام السوري:

على الرغم من ان الساحة السياسية السورية قد شهدت حراكاً سياسياً خلال الثلاث سنوات

الاخيرة وان مساراته تأثرت بما يجري على الساحة الاقليمية والدولية الا ان النظام السوري لا يزال يواجه تحديات داخلية فعلى المستوى السياسي تثار ضد سوريا مسألة حقوق الانسان ووضع الحريات العامة والمتهم بها النظام فلا تزال المنتديات الفكرية والسياسية لا تأخذ حيزا بارزا في الحياة السياسية بوصفها الاطار العام للتعبير عن القوى الاجتماعية المفتقرة لاي تمثيل سياسي لذلك فان هناك احتقاناً اجتماعياً داخلياً بسبب عدم استيعاب النظام للشرائح الاجتماعية.

وتبعاً لذلك شهدت سوريا تزايد حالة العنف والاضطراب وارتبط ذلك بدور خارجي في تأجيجها لا سيما ان هذه الاضطرابات ارتبطت بوضع الاقليات في سوريا بوصفها احد المداخل السهلة لاختراق بنية المجتمع السوري.

اما على المستوى الاقتصادي تواجه سوريا تحديات اقتصادية داخلية ضاغطة لا سيما بعد تراجع الاقتصاد السوري وضعف القوه الشرائية للعملة السورية فضلا عن ضعف التجارة البينية مع الدول العربية لا سيما مع العراق بعد الاحتلال ولبنان بعد خروجها منه على وفق القرار الاممي ١٥٥٩ كما ان تعطيل توقيع اتفاق الشراكة بين سوريا والاتحاد الاوربي وربطه بمدى تنفيذ سوريا للقرارات الصادرة بحقها من مجلس الامن ساهم في تقليص حجم المساعدات الاوربية لسوريا.

اما التحديات الخارجية فتتمثل بالضغوط الدولية لا سيما الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا بشأن ادوار سوريا الاقليمية واتهامها بزعزعة الاستقرار في كل من لبنان والعراق وضرورة انصياعها للقرارات الدولية الصادرة.

وفي هذا السياق تواجه الحكومة السورية اليوم عزلة دولية واقليمية تدفع باتجاه محاصرتها وخصوصا بعد صدور قانون محاسبة سوريا وتحرير لبنان في مايو ٢٠٠٤ وتصريحات المسؤولين الامريكيين المتكررة بضرورة تغيير سلوكها لكونها باتت تشكل عامل اضطراب في المنطقة .

من ناحية اخرى تشكل اسرائيل تحديا لسوريا في ظل استمرار احتلالها لجزء من الاراضي السورية (هضبة الجولان) والتفوق العسكري الذي تتمتع به لا سيما بعد اختلال التوازن الاستراتيجي لصالحها في المنطقة .

ويعد ضعف النظام الاقليمي العربي والذي يتسم بمواقفه غير المساندة لسوريا احد التحديات الخارجيه التي تواجه سوريا .

وهناك تحدياً آخر يواجه سوريا هو نشاط المعارضة السورية في الخارج المدعومة من الولايات المتحدة والتي تلوح بها في تغيير النظام السوري في المستقبل .

يتضح مما تقدم بان سوريا تواجه اليوم تحديات داخلية وخارجية قد تتفاقم خلال المدة

القادمة وتبدو انها عاجزة عن مواجهتها في ظل الوضع الاقليمي الراهن القلق والهش بسبب الوجود الاجنبي في المنطقة .

٣- اصلاح النظام السوري بين الاستمرارية والتغيير: -

منذ ثلاث سنوات بدأت سوريا تتجه نحو التأقلم والتكييف مع المستجدات المتسارعة في المنطقة وان مسارات النظام بدأت تتحدد ضمن اطار الضغوط المفروضة عليه وقد سعى النظام السوري الى الامساك بوتائر الاصلاح التدريجي لخشيته من ان تؤدي عجالة وتيرته الى انفلات زمام الامور من قبضته[٨].

ولقد اسهمت مجموعة من الاسباب في دفع سوريا نحو الاصلاح وكما يأتي: -

١. تبدل البيئة الدولية والاقليمية بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ وشيوع مفاهيم جديدة كالحرب على الارهاب والحرب الاستباقية، ومحور الشر معززاً بأنفراد الولايات المتحدة الامريكية والهيمنة على القرارات الدولية والتفرد بالقوة فضلاً عن اهتزاز ثقتها بحلفائها من النظم العربية التي كانت تراهن عليها سابقاً للحفاظ على مصالحها الحيوية والاستراتيجية في منطقة الشرق الاوسط[٩]. فضلاً عن ذلك فقد كان احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية سبباً ضاغطاً على الحكومةالسورية وتداعيات القرار الدولي ١٥٥٩[*] وامكانية حلحلة تسوية الصراع العربي الاسرائيلي بما يضفي امكانيه نشوء دولة فلسطينية.
٢. تنامي المطالب الاجتماعية في داخل سوريا الداعية الى ضرورة مواكبة المستجدات على الساحة الاقليمية وانتعاش مؤسسات المجتمع المدني وتزايد الدعوات بأحلال الديمقراطية ونشر الحريات العامة بين شعوب المنطقة[١٠].

---

[8] **www.kefava.org/z net**

[٩] **اصدر معهد واشنطن لسياسات الشرق الاوسط التابع لوزارة الخارجية الامريكية الوصايا الاتية:**
- دعم الاصلاح التدريجي الذي تقوم به النظم العربية فيما يخص العولمة والديمقراطية وحقوق الانسان.
- تشجيع الاصلاح الاقتصادي في مقابل نظيره السياسي.
- تنمية دور المجتمع المدني كي يصبح شريكاً.
ينظر خليل العناني، المصلحة امريكية والاصلاح عربي، ٢٠٠٥/٤/٣٠.Islamic on line.net

[*] **قرار مجلس الامن ١٥٥٩ الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٣ تكون من ٧ فقرات حيث جاء في الفقرة الاولى التأكيد على احترام سيادة لبنان واستقلاله السياسي فيما اشارت الفقرة الثانية بمطالبة انسحاب القوات الاجنبية من لبنان ودعت الفقرة الثالثة الى حل كافة الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية فيما اشتملت الفقرة الرابعة على سيادة سلطة الحكومة اللبنانية على كافة التراب اللبناني اما الفقرة الخامسة فدعت لاجراء عملية انتخابية حرة وعادلة ودعت الفقرة السابعة التعاون الكامل من قبل الاطراف المعنية مع مجلس الامن وطلبت الفقرة السابعة من الامين العام تقريرا الى مجلس الامن خلال ٣٠ يوما .عن نص القرار ينظر اسلام اون لاين على شبكة الانترنيت الدولية: www.islamonline.net**

[١٠] **برهان غليون- التغيير الديمقراطي في سوريا –الرأي- ٢٠٠٥/٥/١.**

٣. ادراك الحكومة السورية بان استمرار اساليب الضغط والعنف وتهميش الآخر لايساعد في توفير بيئة مستقرة بل سيؤدي الى تنامي حركات العنف والارهاب كون النظم الاستبدادية شكلت الحاضنة الملائمة لهذه الحركات .

وعلى العموم فان النظام في سوريا وجد تصاعد دعوات الاصلاح من الداخل والخارج ولامفر له سوى مراجعة الكثير من السياسات المحلية والاقليمية، وخطت سوريا الى الامام بسلسلة من الاصلاحات النسبية على المستويين الاقتصادي والاداري .كما ترسخ الامل بالأصلاح بعد تبني الرئيس بشار الاسد ثلاثة محاور للأصلاح، اولهما: طرح افكار جديدة في المجالات كافة سواء بحل المشكلات والمصاعب الراهنة او بهدف تطوير الواقع الحالي لسوريا وثانيهما: تجديد الافكار القديمة التي لم تعد تتناسب مع الاوضاع الحاضرة والمستقبلية .وثالثهما: تطوير افكار قديمة تم تجديدها لكي تتناسب مع الاهداف الحاضرة والمستقبلية.

غير ان عملية الاصلاح في سوريا ليست سهلة، فالتركة ثقيلة والاوضاع الداخلية معقدة وخاصة فيما يتعلق بالاقتصاد السوري بعد حصار الولايات المتحدة الامريكية بتطبيق قانون محاسبة سوريا[١١].

وبغية مواجهة الضغوط الخارجية تحركت سوريا لتحجيم هذه الضغوط وخاصة عندما وجدت اوراقها الاقليمية تتساقط الواحدة تلو الاخرى بدعوتها للمفاوضات المباشرة مع اسرائيل بدون شروط مسبقة والتي كانت ترفضها في السابق، كما ونفذت تنفيذاً حرفياً القرار الاممي ١٥٥٩ بعد ان ادركت بان استمرار وجودها في لبنان يشكل خطراً وعبئاً اضافياً عليها وان التخلي عنه بدون خسائر سيوفر لها نتائج ايجابية على الصعيد الاقليمي واعلنت عن استعدادها للتعاون مع الحكومة العراقية والقوات الامريكية في ضبط الحدود مع العراق، الا ان المحاولات السورية في تحسين صورتها في الداخل واعادة ترتيب اوراقها الاقليمية لم تقنع المعارضة السياسية ولاحتى الولايات المتحدة الامريكية التي انضمت اليها عدد من الدول الاوربية في تصعيد ضغوطها كفرنسا وهولندا وايطاليا، بل ان سقف الاتهامات بدأ يتصاعد اكثر فأكثر.

من الممكن القول بان تعثر الاصلاح في سوريا وغياب اجراءات اصلاحية شاملة وحقيقية يعود الى ثلاثة اسباب:

١. رفض تيار قوي داخل النظام لمسألة الاصلاح من الداخل عبر استمرار اقصائه الرأي الآخر ومن الخارج بوصفه مطلباً ينتهك السيادة ويستهدف الاستقلال الوطني.

[١١] برهان غليون، ورقة اصلاح الداخل السوري والتدخل الامريكي على موقع الانترنيت www.aljazeera.net

٢. ان القوى الداخلية صاحبةالمصلحة من الاصلاح غير منتظمة وليست قادرة على ممارسة الضغوط التي يمكن من خلالها اقناع النظام بتحقيق الاصلاح .
٣. اقتصرت الضغوط الخارجية بشأن الاصلاح على مدى انسجام او تناغم هذه المسألة مع مصالحها واهدافها.

والخلاصة ان الاصلاح في سوريا قد اتسم بمظاهر الاستمرارية والتغيير . فالأستمرارية تمثلت في محاولة النظام بالبحث عن تصورات ورؤى تنسجم مع توجهاته التي ترتكز على التمسك بالسلطة من ناحية واعطاء هامش للاصلاح السياسي والاقتصادي الداخلي من ناحية اخرى بمعنى ان أية اصلاحات للنظام السياسي السوري على الارجح ستكون بسيطة وبطيئة وتتميز بالثبات النسبي على المستويين الداخلي والخارجي.

اما التغيير فتجسد بتصريحات الرئيس بشار الاسد بضرورة الاصلاح الشامل على المستوى الداخلي وتخفيف قبضة الحزب الحاكم على السلطة كما نجحت الضغوط الخارجية في تغيير مسارات النظام على الصعيد الاقليمي وادرك النظام أنه لايمكنه الخروج من ازمته وتفعيل دوره على الصعيد الاقليمي وتكييفه ليستجيب للتطورات الراهنة، الا اذا استطاع استيعابها وضمن آليات تغيير بحيث لايتم استثمارها او توظيفها لأغراض سياسية هذا من ناحية.

ومن ناحية اخرى تشهد سوريا حراكاً سياسياً في الداخل وان مساراته تلك تتأثر بما يجري على الساحة الدولية من مستجدات ومتغيرات.

٣- الضغوط الامريكية والفرنسية لاصلاح النظام السوري

لم تتحدث الولايات المتحدة الامريكية عن أي مشروع او مبادرة لأصلاح النظم العربية قبل احداث ١١ ايلول، واقتصرت دعواتها بالتركيز على التنمية واهمية دعم حقوق المرأة واعادة النظر بنظم التعليم والمعرفة ولم يتم التطرق الى اصلاح المسائل السياسية الا انه تحول بعد تلك الاحداث من دعوة الى مبادرة امريكية لاسيما بعد المصاعب التي واجهت حملتها العسكرية في العراق.

لقد تصاعدت دعوات الادارة الامريكية لاسيما الرئيس جورج بوش في اثناء حملته الانتخابية الثانية بالتبشير بنشر الديمقراطية واطلاق الحريات العامة وتغيير النظم المستبدة وتبرير الحرب على العراق بدعوى انها اسهمت في تحريره ونشر الديمقراطية فيه[١٢].

[١٢] **برهان غليون، المصدر السابق، ص ٣.**

والتطبيق العملي لهذه السياسة بدأ عندما قامت الادارة الامريكية بدعم قوى المعارضة في الداخل والخارج والاجتماع بهم وتقديم المساعدات المادية والسياسية وهي عملية تحول سياسي في الاستراتيجية الجديدة لها بعد احتلالها العراق وخاصة النظم العربية التي تعيق المشروع الامريكي في المنطقة ومنها سوريا وهذا ما كشفت عنه اليزابيث تشيني(*) (بأن مسؤولين امريكيين اجتمعوا مع فريق يضم معارضين سوريين بهدف تقديم مساعدات لقوى المعارضة السورية معنوياً وسياسياً)[١٣].

ان تفعيل دور المعارضة السورية ودعمها وتأهيلها احتلت حيزاً كبيراً في السياسة الامريكية الجديدة بعد نجاحها في عدد من دول اوربا الشرقية السابقة(كجورجيا واوكرانيا)، وقد اكدت هذا التوجه تشيني بقولها(ان الادارة الامريكية مهتمة بالأجتماع مع الافراد الذين يعملون على خدمة هذه القضايا في سوريا والتحدث معهم والاستماع لهم وان ما تفعله هو توفير الدعم لهم وما يمكن للمجتمع الدولي ان يفعله لتوفير الدعم لهم)[١٤].

ويبدو من تصريحات المسؤولين الامريكيين حول دعم الديمقراطية في المنطقة انه لم يتم ترجمته على ارض الواقع لكونها لم تجعل من الانتخابات التشريعية او الرئاسية النزيهة والتنافسية منطلقاً او اساساً للأصلاح المزعوم، كما انها لم تطلب من انظمة الحكم المعنية بالأصلاح لتنظيم مثل هذه الانتخابات كشرط مسبق للتعاون والتعامل معها ولايمكن ان نغفل في هذا المجال الدور النشط والبارز الذي تقوم به الولايات المتحدة الامريكية لتهيأة نخب سياسية موالية لها وزجها في حملات الانتخابات في العديد من دول العالم بدعوى اشاعة الديمقراطية.

وفي اطار الضغوط الامريكية على سوريا زارها كولن باول وزير الخارجية الامريكي السابق(*) والذي سبقه مساعده ويليام بيريز حيث وجه رسالة حازمة الى سوريا مفادها: –

- ان على سوريا التعامل مع واقع جديد بكل مستجداته: وهي اشارة واضحة على التواجد الامريكي العسكري في المنطقة وتراجع المكانة الاقليمية لسوريا .
- الاستعداد لمواجهة الضغوط الدولية المتصاعدة اذا لم يتغير سلوك النظام السوري بمعنى التعاون السوري في الملفات الاقليمية كافة.
- الانصياع للمطالب الامريكية التي هي غير قابلة للمناقشة او التغيير[١٥].

(*)وكيلة وزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط المسؤولة عن ملف الديمقراطية والاصلاح في منطقة الشرق الاوسط.

[13] www.elaph.com

[١٤] المصدر نفسه.

(*) في اثناء زيارة كولن باول الى سوريا اتجهت العديد من التحليلات بان سوريا قد تتمكن من استدراج الولايات المتحدة الامريكية، الا ان الزيارة انتهت بتوجيه رسالة حازمة.

وفي هذا السياق فقد اعلنت كوندليزا رايس وزيرة الخارجية الامريكية خلال لقاء صحفي (بان الولايات المتحدة الامريكية بذلت جهوداً كبيرة لحث الحكومة السورية على التخلي عن تصرفاتها غير المقبولة والمساهمة في اقامة منطقة آمنة ومسالمة في الشرق الاوسط) وهي اشارة واضحة الى ضرورة دفع سوريا لتوقيع معاهدة سلام مع اسرائيل و التنازل عن ثوابتها كفة في استعادة مرتفعات الجولان المحتلة والكف عن دعم الفصائل الرافضة للتطبيع مع اسرائيل.

لاشك ان الولايات المتحدة الامريكية بدعوى الاصلاح السياسي تضغط على سوريا بهدف الحصول على تنازلات في كل الملفات الاقليمية (العراق، لبنان، فلسطين)وهذا ما حددته وزيرة الخارجية الامريكية كوندليزا رايس في اتهامها سوريا بالآتي: –

- دعمها للمنظمات الارهابية والمساهمة في خلق حالة الاضطراب في المنطقة عبر التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة.
- استمرار تدخلها في لبنان من خلال ممارستها العنف المروع باغتيال الرموز الوطنية اللبنانية.
- لم تقم سوريا بما يكفي لمنع المتسللين المسلحين عبر حدودها الى العراق وتعمل على افشال المشروع في العراق بتعطيل العملية السياسية.
- تخلفها عن ركب التغيير والاصلاح الذي تشهده منطقة الشرق الاوسط عادة الانتخابات التي جرت في فلسطين والعراق ولبنان كنماذج من الممكن لسوريا الاقتداء بها .
- ان مشكلة النظام السوري انه لايواكب ما يجري في المنطقة من تغييرات على الصعيد السياسي.
- لاتزال سوريا تعيق جهود الادارة الامريكية لأقامة دولة فلسطينية عبر احتضانها مكاتب منظمات (حماس والجهاد الاسلامي)[١٦].

غير ان النظام في سوريا حاول ان يدفع عنه هذه الاتهامات باتخاذه العديد من الاجراءات الكفيلة بتبرئته، الا انه لم يتمكن من ان يتحول الى قطب ديناميكي قادر على دفع التحديات على الرغم من كل ما قدمه من اصلاحات على المستوى الداخلي خاصة في اثناء انعقاد مؤتمر الحزب الحاكم في حزيران ٢٠٠٥ وبوتيرة تدريجية تزامنت مع الضغوط الامريكية.

---

[١٥] **سامح راشد، سوريا ولبنان حسابات تقليدية وتحديات جديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٩ ، كانون الثاني ٢٠٠٥ ، ص ١٦٩ .**

[16] **www.alyaum.com.salissue**

ان الادارة الامريكية التي تؤرقها مسألة الاصلاح للنظم العربية التي دعمتها طوال العقود الخمس الاخيرة وتحاول الآن استبدالها بنخب جديدة لأن النخب القديمة اصبحت عاجزة عن تنفيذ اهدافها من جهة ومعزولة من قبل شعوبها بسبب اساليب الضغط والتهميش من جهة اخرى، كما ان ازدواجية المعايير الامريكية في تطبيق الاصلاح تبدو واضحة من خلال اغفالها نظم استبداية لا تزال تدعمها بينما تمارس ضغوط على نظم اخرى، فأولوياتها ذات طبيعة استراتيجية محصنة وهي ما عبر عنه الخطاب الذي القاه جورج بوش في جامعة الدفاع الوطني الامريكي بقوله (يجب ان يكون واضحاً الآن ان الحكم الاستبدادي لن يكون هو التوجه في المستقبل)[١٧].

وعلى العموم فان برنامج الاصلاح الامريكي للنظام السوري هو برنامج المصالح الاستراتيجية بمعنى التفاهم والتعاون الامني الواسع بين النظام من جهة والادارة الامريكية من جهة اخرى وما يتطلبه هذا التعاون من المعلومات الاستخباراتية حول قواعد الارهاب والتطبيع مع اسرائيل ودعم المشروع الامريكي في المنطقة.

الضغوط الفرنسية: – على الرغم من ان فرنسا كانت قد اتخذت خطوات ايجابية تجاه سوريا بعد تولي الرئيس بشار الاسد الحكم متجاوزة انتقادات امريكية وبريطانية بدءاً من حل مشكلة الديون السورية خارج نطاق نادي باريس ومساعدتها باصلاح مؤسساتها العلمية والادارية عبر ارسال بعثات اكاديمية للتعاون في مجال تطوير واصلاح الادارة والقضاء، الاان الدبلوماسية الفرنسية اصيبت بخيبة امل من الرهان على الاصلاح الاداري والاقتصادي وحتى السياسي، وجاءت التطورات السياسية التي شهدتها الساحة اللبنانية وخاصة بعد اغتيال رفيق الحريري الذي اتهمت سوريا باغتياله الامر الذي ادى الى دخول فرنسا على خط الضغوط الامريكية عبر اتباعها سياسة حازمة في تطبيق القرار ١٥٥٩ ودعوتها بتشكيل لجنة تحقيق دولية بالاغتيال وتعطيل توقيع اتفاق الشراكة الاوربية مع سوريا وحث اوربا بممارسة ضغوط على سوريا لتطبيق القرارات الدولية.

٤– مستقبل الاصلاح في سوريا:

وصف الرئيس بشار الاسد واقع سوريا الراهن بقوله (ان واقعنا الحالي يشكل ارضية ليست ملائمة تماماً لدخول القرن الجديد وهو قرن المؤسسات والتقنيات).

ان هذا الوصف لواقع سوريا تطلب من النظام جهوداً كبيرة لصياغة معادلة جديدة في الحياة السياسية الداخلية تأخذ بنظر الاعتبار تعاظم التحديات على المستويين الداخلي والخارجي والى رؤية نقدية مستقبلية لمسارات النظام عبر اصلاح ينبع من الداخل توحد فيها القوى الوطنية

[١٧] **ينظر برهان غليون، جريدة المعرفة، ٢٠٠٥/٣/١٥.**

ويؤسس لفاعلية استيعاب مكونات المجتمع من ناحية واستيعاب المستجدات المتسارعة في العالم بتفعيل الخيارات الممكنة للنظام عبر اعادة صياغة الاولويات بترتيب اوضاعه الاقليمية والدولية ضمن التوازنات الجديدة بوصفها خياراً استراتيجياً لمواجهة التحديات الجديدة[١٨].

لاشك ان اصلاح علاقات سوريا الخارجية عبر تحسينها مع دول الجوار وعدم التمسك بسياسة خارجية متصلبة تتسم بالشمولية وعدم الاخذ بنظر الاعتبار المتغيرات الاقليمية والدولية والتأقلم مع المستجدات الجديدة في المنطقة لاسيما بعد احتلال العراق والتهديد باستخدام الخيارات كافة ضدها من قبل الولايات المتحدة بما فيها الخيار العسكري على خلفية الاتهامات الموجهة اليها حول دورها الاقليمي.

من الواضح ان الولايات المتحدة الامريكية ستسعى بالاستمرار في توظيف قضية الاصلاح فضلاً عن الملفات الاقليمية (العراق، لبنان، فلسطين) للاستمرار في الضغط على سوريا وسيتم استبعاد أية تسوية في المستقبل مع النظام ولا يستبعد التصعيد ضده. اما مؤشرات الاصلاح ومستقبله في سوريا فستتحكم به متغييرات منها متعددة:

١. تبدو عملية الاصلاح في سوريا عسيرة ومتعثرة بسبب التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها مما يجعل مسارات النظام بشأن الاصلاح لاتزال تعاني من قصور كبير في القيام بوظيفتها ويبدو انها مستعدة لتقديم المزيد من المرونة والتكيف والتعامل مع المتغيرات الداخلية والخارجية والدولية الضاغطة باتجاه احداث متغيرات جوهرية تصب في مصلحة سوريا الوطنية.
٢. لايمكن نجاح الاصلاح في المستقبل من دون مشاركة ايجابية للمجتمع، لذلك ينبغي على الحكومة السورية احياء مؤسسات المجتمع المدني وافساح المجال امام القوى الوطنية الاصلاحية لممارسة دورها في الحياة السياسية.
٣. ان من يفكر حصراً في اصلاح النظام في سوريا ضمن اطار الخارج وبالذات من قبل الولايات المتحدة الامريكية فانه سيستهدف تيار الاصلاح الوطني في السلطة والمجتمع والحاق سوريا في المستقبل ضمن المنظومة الاستراتيجية الامريكية، لذلك فان سوريا بحاجة الى رؤى جديدة في الاصلاح معبرة عن ابعاد ومحددات القيم العربية والاسلامية.

---

[١٨] **عن مستقبل الاصلاح ينظر: برهان غليون، مستقبل الاصلاح والتغيير في سوريا، محاضرة القيت في منتدى الحوار الوطني في ٢٠٠١/٩/٥.**

٤. اما مستقبل المعارضة فلا شك انها ستبقى ضعيفة ويترتب عليها مسؤوليات ومهام كبيرة من خلال: –

- احداث اساليب جديدة للعمل السياسي في الداخل والخارج عبر الخروج من منطق السرية الى منطق العمل العلني والانفتاح الواسع على المجتمع وعدم الانجرار وراء الضغوط الخارجية على سوريا المتمثلة بالضغوط الامريكية والاوربية.
- تجاوز حالة الانقسام والتشرذم والخلافات بغية الارتقاء بعملها السياسي في المستقبل.
- توحيد الرأي العام حول اهداف اصلاحية وطنية واضحة.

٥. ان الانفتاح على دول الجوار ومعالجة اوضاعها الاقليمية عبر اعادة ترتيب اوراقها في لبنان والانفتاح والحوار مع مختلف الاطراف اللبنانية وتفعيل القنوات الدبلوماسية مع العراق.

لاشك ان سوريا بحاجة الى مبادرة عربية واقليمية كوسيط لها مع الولايات المتحدة الامريكية لتنقية الاجواء بينهما عبر تطمينات سورية بالتعاون في الحرب الدولية على الارهاب فضلاً عن الملفات المختلف عليها بين الطرفين.

ان امام سوريا في المستقبل خيارات جديدة عبر اقناع الاوربيين بجديتها في الاصلاح وتوقيع اتفاق الشراكة الذي تم تعطيله بسبب تنفيذ سوريا للقرار ١٥٥٩ لكون اوربا لا تزال تمثل حالة من التوازن في علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية.

الخاتمة و الاستنتاجات :

تواجه سوريا شأنها شأن العديد من الانظمة العربية ضغوطاً داخلية وخارجية لتفعيل الاصلاح السياسي والاقتصادي كونه اضحى حاجة وطنية وموضوعية في آن واحد، وتتداخل ضغوط الداخل المتمثلة بالمعارضة السورية مع ضغوط الخارج التي تجسدت بالاتهامات الامريكية والاوربية حول الانتهاكات السورية لحقوق الانسان والحريات العامة في الداخل ودورها الاقليمي لزعزعة الامن والاستقرار في منطقة المشرق العربي.

لاشك بان المطالب الامريكية من سوريا في مسألة الاصلاح هي كلمة حق يراد بها باطل حيث تسعى لتوظيف الاصلاح لخدمة المشروع الامريكي في المنطقة (مشروع الشرق الاوسط

الكبير) لضمان انصياع الانظمة العربية للأجندة الامريكية.

من ناحية اخرى تمارس اسرائيل دوراً بارزاً في التحريض ضد سوريا وهي ترى ان هناك ضرورة امنية واستراتيجية لأضعاف الحكم في سوريا وتربط بين نتائج حملة الضغوط الامريكية وتراجع التهديدات عليها.

ان مبادرات الاصلاح التي انطلقت اليوم سواءالرسمية منها التي تمثلت في بيان الاصلاح والتطوير الصادر عن القمة العربية في الجزائر او المبادرات غير الرسمية صنعاء ووثيقة الاسكندرية تعد حافزاً لتفعيل الاصلاح عربياً وداخلياً و سد الطريق امام (الضغوط الدولية) .

لاشك ان المرحلة القادمة ستكون دقيقة جداً للسوريا وخاصة بعد تقرير لجنة التحقيق الدولية بقيادة القاضي ميلس. ويمكن ان نستنتج أن عمليه الاصلاح في سوريا تتجه مساراتها على النحو الاتي:

١. يظهر الاصلاح السياسي كمفهوم من شأنه ايجاد الحلول والآليات التي تضمن التعاقب والتداول على السلطة وايجاد الحلول السلمية لمشكلة الاستخلاف وتسلم السلطة وتنمية القدرات والمؤسسات الحكومية لزيادة فاعليتها ورفع مستوى ادائها.
٢. تتسم دعوات الاصلاح السياسي من داخل سوريا بالعجز لاجراء تغيير جوهري في بنية النظام السوري لكون النظام لا يزال ممسكاً بحزم بالسلطة ويسعى الى ان يكون هو صاحب المبادرة في الاصلاح التدريجي للنظام.
٣. تبين دعوات الاصلاح من الخارج التي تتبناها الولايات المتحدة التي تسعى الى أدى دور متزايد في مجال التبشير بالاصلاح والحريات لكون الانظمة (الشمولية) باتت على درجة عالية من التردي وبدأت تشكل البيئة الحاضنة للارهاب والعنف العالمي ومن ثم فانها بحاجة الى اصلاح سياسي واقتصادي.
٤. ان الولايات المتحدة الامريكية بدأت تركز في دعوتها للاصلاح السياسي على المعارضة في الداخل والخارج وتراهن عليها في اجراء تغييرات وتحولات تتلائم مع توجهاتها في المنطقة لا سيما انها تطرح مشروعاً كبيرا في المنطقة وهو (مشروع الشرق الاوسط الكبير).